سلسلة تمارين رقم 01 في التحليل المالي

التمرين الأول:

تعطى الميزانية المالية لأحدى المؤسسات التجارية في نهاية العام الثاني من نشاطها 2019/21/31:

ر/ح	أصول	ق م إجمالية	اهتلاكات ومؤونات	ق م صافية	ر/ح	خصوم	مبلغ إجمالي
2	أصول غير جارية (التثبيتات)	325300	76950	248350	1	حسابات رأس المال	280900
20	تثبيتات غير ملموسة				10	رأس مال خاص	229800
204	برمجيات معلوماتية	12500	4250	8250	101	رأس مال صادر	104600
21	تثبيتات ملموسة				106	احتياطات	5200
213	مباني	200000	45800	154200	12	نتيجة الدورة الصافية	120000
218	معدات نقل	60200	26900	33300		خصوم غير جارية	
26	مساهمات وديون دائنة(تث مالية)				15	مؤونات أعباء وخسائر	1400
261	سندات مساهمة	52600	-	52600	164	قروض بنكية	47200
					168	قروض وديون أخرى	2500
/	أصول جارية	230960	2040	228920	/	الخصوم الجارية	196370
3	مخزونات				4	حسابات الغير الدائنة	
30	بضاعة	161500	1300	160200	40	موردون وح م(أوراق دفع)	107610
4	حسابات الغير المدينة				404	موردو التثبيتات	74900
41	زبائن وح م(أوراق قبض)	26270	740	25530	444	دولة: ضرائب على النتائج	10860
462	حقوق التنازل عن تثبيتات	29940	-	29940			
5	خزينة الأصول(ح جارية)				5	خزينة الخصوم(ح جارية)	
512	حساب بنكي جاري	10000	-	10000	519	اعتمادات جارية للبنك	3000
53	صندوق	3250	-	3250			
/	مجموع الأصول	556260	78990	477270	/	مجموع الخصوم	477270

معلومات إضافية:

1. المؤسسة مع بداية نشاطها في 2018/01/01، حصلت على شاحنة عن طريق عقد تمويل إيجاري، ولم تسجله محاسبيا، وفيما يلي المعلومات المتعلقة بهذا العقد: **(ح/ 167 ديون مترتبة على عقد إيجار تمويلي)**
   - القيمة الأصلية للشاحنة 80000 دج.
   - مدة عقد التمويل الإيجاري 5 سنوات.
2. سيتم إسترجاع ما قيمته 2150 دج من سندات المساهمة خلال عام 2020.
3. قرر مجلس الإدارة توزيع نصف النتيجة الصافية على الشركاء سنة 2020، والباقي يوجه لتدعيم الإحتياطات.
   (ح/ 457 الشركاء – الحصص الواجب دفعها)
4. قامت المؤسسة في أواخر 2019، بخصم مجموعة من أوراق القبض بقيمة 4000 دج لدى البنك، علما أن البنك لم يحصلها بعد من الزبائن.
5. مؤونة الأعباء والخسائر نصفها فقط مبرر.
6. تسدد المؤسسة خلال سنة 2017، قسط من القروض البنكية بقيمة 17200 دج.
7. معدل الضريبة على الأرباح 20%.

معلومات مكملة:

من الميزانية المالية بتاريخ 2018/12/31: ح/ مخزون بضاعة: 141500 دج.

ح/ زبائن وحسابات ملحقة: 29650 دج.

ح/ موردين وحسابات ملحقة: 128650 دج.

ومن حساب النتائج لسنة 2018: ح/ تكلفة شراء بضاعة(مشتريات البضاعة): 750000 دج (ثلثيها آجل).

ح/ مبيعات بضاعة(رقم الأعمال): 980000 دج (نصفها آجل).

المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية مع توضيح التعديلات.

2. حساب مؤشرات التوازن المالي وعلق عليها.
3. هل المؤسسة في حالة توازن مالي؟ إذا كان الجواب لا: ماهي المقترحات التي تقدمها لعلاج الاختلال المالي؟
4. أحسب النسب المالية للهيكلة، السيولة، النشاط والربحية، مع التعليق عليها.
5. ضع خلاصة لتشخيص المالي للمؤسسة (نقاط القوة والضعف).

التمرين الثاني:

تعطى الميزانية الوظيفية لمؤسسة بتاريخ 2016/12/31 كما يلي:

استخدامات	مبالغ	موارد	مبالغ
استخدامات مستقرة	**56788**	**موارد دائمة**	**89352.5**
تثبيتات غ ملموسة		**رؤوس أموال خاصة**	**47650.5**
شهرة محل	17000	رأس مال اجتماعي	25000
تثبيتات ملموسة		احتياطات	10468.5
تركيبات صناعية	33144	مؤونات أعباء وخسائر	1990
معدات مكاتب	4644	اهتلاكات ومؤونات	10192
أثاث مكاتب	2000	**ديون طويلة الأجل**	**41702**
		قروض مصرفية طويلة (باقي اقتراضات)	22714
		عقود إيجار تمويلي	16000
		الشركاءك حصص واجبة الدفع بعد 4سنوات	2988
استخدامات جارية	**94650**	**موارد جارية**	**62085.5**
استخدامات جارية للاستغلال	**89520**	**موارد جارية للاستغلال**	**39470**
مخزونات	51128	موردون وح ملحقة	14400
زبائن وح ملحقة	38392	ضرائب وديون اجتماعية	20920
		ديون متنوعة (متعلقة بالاستغلال)	3230
		منتجات مقيدة سلفا(متعلقة بالاستغلال)	920
استخدامات جارية خارج الاستغلال	**00**	**موارد جارية خارج الاستغلال**	**10485.5**
		الدولة ضرائب على النتائج	497.50
		الشركاء حصص واجبة الدفع (توزيع فعلا)	2988
		قروض مصرفية قسط يسدد في 2017	7000
استخدامات الخزينة	**5130**	**موارد الخزينة**	**12130**
متاحات(بنك وصندوق)	5130	اعتمادات جارية للبنك	12130
مجموع الاستخدامات	**151438**	**مجموع الموارد**	**151438**

معلومات إضافية:

1. النتيجة الصافية للدورة 2016: 11952
2. بالنسبة لقطاع النشاط لدينا النسب المالية التالية: تغطية الاستخدامات المستقرة = 0.76، والاستقلالية المالية= 0.52.
3. من جدول حساب النتائج لسنة 2016 لدينا: مشتريات 122553 دج ثلثيها آجلة، مبيعات 688174.05 دج نصفها آجلة.
4. من الميزانية المالية بتاريخ 2015/12/31، كان لدينا:

مخزونات: 71425 دج، زبائن وح ملحقة: 21752.30 دج. موردين وح ملحقة: 33120.53 دج.

5. الضريبة على الأرباح 25%.

العمل المطلوب:

1. إعداد الميزانية الوظيفية المختصرة.
2. حساب مؤشرات التوازن المالي وعلق عليها.
3. هل المؤسسة في حالة توازن مالي، إذا كان الجواب لا، ماهي المقترحات التي تقدمها لعلاج الاختلالات المالية؟
4. حساب نسب تغطية الاستخدامات المستقرة والاستقلالية المالية للمؤسسة والمدة المتوسطة لسداد الديون المالية، علق على الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع القطاع. هل تستطيع المؤسسة الاستدانة من البنوك؟
5. أحسب نسب السيولة، نسب النشاط ونسب الربحية، ما رأيك في السياسة التجارية للمؤسسة؟
6. ترغب المؤسسة في حيازة آلة جديدة لورشة الإنتاج بمبلغ 20000 دج(خارج الرسم على القيمة المضافة)، وهذا يتطلب قرض من البنك. أ. هل يقبل البنك تمويل حيازة الآلة؟ برر جوابك. ب. ماهي الحلول الأخرى الممكنة للحصول على الآلة؟

« الهزيمة للشجعان فقط يا صديقي ، لأن الجبناء لا يخوضون المعارك اصلا».

حــل التمرين الأول:

1. إعداد الميزانية الوظيفية:

أ. إجراء التعديلات:

1. حيازة شاحنة عن طريق تمويل إيجاري: سعر الحيازة 80000، مدة العقد 5 سنوات:

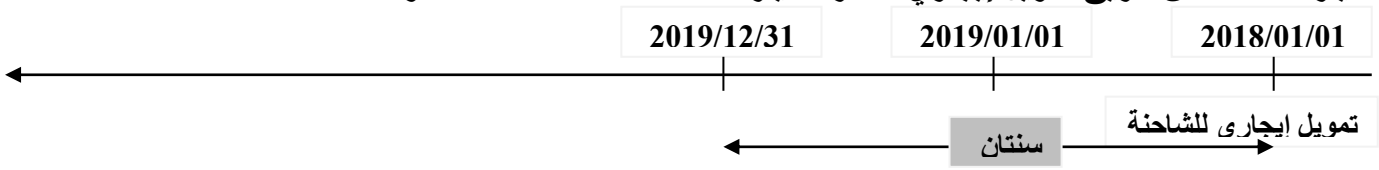

حيازة الشاحنة عن طريق تمويل إيجاري في 2018/01/01 (بداية النشاط) ← 2020/12/31.

إهتلاك سنتين من مدة عقد التمويل الإيجاري (5 سنوات)

- القيمة الإجمالية للشاحنة(سعر الحيازة): 80000 يضاف لمعدات النقل ضمن استخدامات مستقرة.

مدة عقد التمويل الإيجاري: 5 سنوات، ومنه:

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{\text{سعر الحيازة}}{\text{مدة العقد}} = \frac{80000}{5} = 16000$$

- اهتلاك متركم (سنتين)= 16000 × 2 = 32000 يظهر في اهتلاكات ومؤونات ضمن أموال
- باقي الاهتلاك= 80000- 32000= 48000 يضاف لديون مالية طويلة الأجل ضمن موارد دائمة في ح 167 ديون مترتبة على عقد إيجار تمويلي .

2. إسترجاع 2150 من سندات المساهمة خلال 2020:

- 2150: سندات مساهمة مسترجعة ضمن استخدامات جارية خارج الاستغلال
- والباقي: 52600- 2150 = 50450 تبقى على حالها ضمن استخدامات مستقرة.

3. النتيجة الصافية: 120000.

- النصف (50%): 60000 يضاف للاحتياطات ضمن الموارد الدائمة
- النصف الآخر (50%): 60000 سيوزع على الشركاء في 2020، لذا يظهر في ح 457: الشركاء- حصص واجبة الدفع ضمن موارد جارية خارج الاستغلال.

4. خصم أوراق القبض: 4000 لدى البنك، هذا الأخير لم يحصلها بعد من الزبائن(أي لم يحن أجل استحقاقها بعد).

- إذن المؤسسة مازلت ملتزمة اتجاه البنك بإعادة مبلغ الأوراق المخصومة 4000، إذا لم يقم الزبائن سداد قيمة أوراق القبض عند موعد استحقاقها، لذا يظهر مبلغ 6000 في اعتمادات جارية للبنك ضمن موارد الخزينة.
- كما أن المؤسسة يمكنها الرجوع إلى الزبون لاسترداد مبلغ أوراق القبض 4000، في حالة لم يسدد قيمتها للبنك عند موعد الاستحقاق، لذا يظهر مبلغ 6000 ح زبائن وحسابات ملحقة.

5. مؤونات الأعباء والخسائر: 1400

- النصف (50%): 700 مبرر، لذا يبقى ضمن مؤونات أعباء وخسائر في الموارد الدائمة.
- النصف الآخر (50%): 700 غير مبرر، لذا يعتبر ربح استثنائي يخضع للضريبة على الأرباح 20%:
  - ✓ الضريبة على الأرباح= 700(0.20) = 140 تضاف لـ ح 444: الدولة ضرائب على النتائج ضمن موارد جارية خارج الاستغلال.
  - ✓ والباقي= 700- 140= 560 تضاف للاحتياطات ضمن الموارد الدائمة.

6. تسديد قسط من القروض المصرفية: 17200 في 2020:

- قسط القروض المصرفية المزمع تسديده: 17200 يضاف لموار جارية خارج الاستغلال.
- والباقي= 47200- 17200 = 30000 يبقى على حاله ضمن قروض مصرفية طويلة في الموارد الدائمة.

حساب المجاميع:

- اهتلاكات ومؤونات= 78990 + 32000= 110990 ضمن أموال خاصة (موارد دائمة).
- احتياطات = 5200 + 60000+ 560 = 65760 ضمن أموال خاصة (موارد دائمة).
- معدات نقل= 60200 + 80000= 140200 ضمن استخدامات مستقرة.
- زبائن وح ملحقة = 26270+ 4000= 30270 ضمن استخدامات جارية للاستغلال.

- اعتمادات جارية للبنك= 3000+ 4000= 7000.
- دولة: ضرائب على النتائج = 10860+ 140 = 11000

ملاحظة: حساب نتيجة صافية للدورة 120000 يختفي.

حسابات جديدة تظهر: ....

الميزانية الوظيفية في 31/ 12/ 2019.

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
استخدامات مستقرة	**403150**	**موارد دائمة**	**362550**
تثبيتات غ ملموسة		**رؤوس أموال خاصة**	**282050**
برمجيات معلوماتية	12500	رأس مال صادر	104600
تثبيتات ملموسة(مادية)		احتياطات	65760
مباني	200000	اهتلاكات ومؤونات	110990
معدات نقل	140200	مؤونات أعباء وخسائر	700
تثبيتات مالية		**ديون مالية طويلة**	**80500**
سندات مساهمة	50450	قروض مصرفية(باقي)	30000
		قروض وديون أخرى	2500
		ديون عقد الإيجار التمويلي	48000
استخدامات جارية	**237110**	**موارد جارية**	**277710**
استخدامات جارية للاستغلال	**191770**	**موارد جارية للاستغلال**	**107610**
مخزونات بضاعة	161500	موردون وحسابات ملحقة	107610
زبائن وحسابات ملحقة	30270	**موارد جارية خارج الاستغلال**	**163100**
استخدامات جارية خارج الاستغلال	**32090**	موردو تثبيتات	74900
حقوق تنازل عن تثبيتات	29940	دولة: ضرائب على النتائج	11000
سندات مساهمة (ستسترجع)	2150	الشركاء: حصص واجبة الدفع	60000
		قسط القروض المصرفية(سيسدد)	17200
استخدامات الخزينة	**13250**	**موارد الخزينة**	**7000**
بنك	10000	اعتمادات بنكية جارية	7000
صندوق	3250		
مجموع الاستخدامات	**640260**	**مجموع الموارد**	**640260**

الميزانية الوظيفية المختصرة في 31/ 12/ 2019.

الاستخدامات	المبالغ	الموارد	المبالغ
استخدامات مستقرة	**403150**	**موارد دائمة**	**362550**
		رؤوس أموال خاصة	282050
		ديون مالية طويلة	80500
استخدامات جارية	**237110**	**موارد جارية**	**277710**
استخدامات جارية للاستغلال	191770	موارد جارية للاستغلال	107610
استخدامات جارية خارج الاستغلال	32090	موارد جارية خارج الاستغلال	163100
استخدامات الخزينة	13250	موارد الخزينة	7000
مجموع الاستخدامات	**640260**	**مجموع الموارد**	**640260**

2. حساب مؤشرات التوازن المالي:

أ. رأس المال العامل الصافي الإجمالي Fond de roulement nette global(FRNG)

من الأعلى: 0 < 40600 - =FRNg= RD- ES= 362550- 403150

من الأسفل: 40600 - = 237110 – 277710 =FRNg= EC- RC

حيث: RD موارد دائمة Ressources Durables، و ES استخدامات مستقرة Emplois Stables

EC استخدامات جارية Emplois circulants، RC موارد جارية Ressources circulants.

تعليق: رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب، مما يعني أن الموارد الدائمة(أموال خاصة وديون ط أ) غير كافية لتمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات)، مما جعل المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل (موارد جارية) بمقدار 40600 في تمويل جزء من استثماراتها، وهي وضعية سيئة، لأنه يجب تمويل الاستثمارات بموارد مالية دائمة.

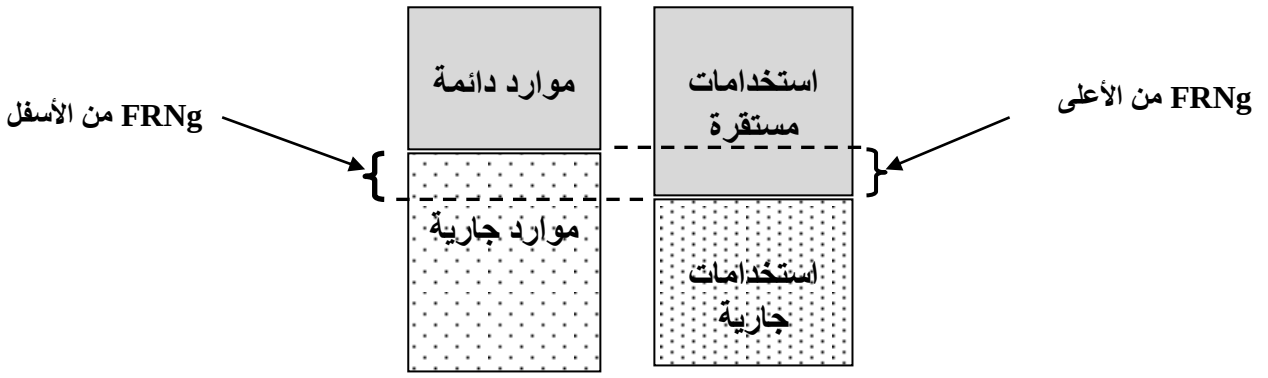

ب. احتياج رأس المال العامل

- **احتياج رأس المال العامل للاستغلال: Besoin de fond de roulement d'exploitation(BFR_{ex})**

$BFR_{ex} = E_{ex} - Rex = 191770 - 107610 = 84160 > 0.$

حيث: E_{ex} استخدامات الاستغلال Emplois d'exploitation، R_{ex} موارد الاستغلال Ressources d'exploitation.

تعليق: احتياج رأس المال العامل للاستغلال موجب، مما يعني أن المؤسسة تحتاج إلى مبلغ 84160 لتغطية احتياج نشاطها العادية(الاستغلال)، وهذا بسبب بطء دوران مخزونات البضاعة(بطء البيع)، ومنح آجال أطول للزبائن للتحصيل، مقارنة مع الحصول على آجال قصيرة للتسديد للموردين.

- **احتياج رأس المال العامل لخارج الاستغلال Besoin de fond de roulement hors exploitation (BFR_{hex})**

$BFR_{hex} = E_{hex} - R_{hex} = 32090 - 163100 = -131010 < 0.$

حيث: E_{hex} استخدامات خارج الاستغلال Emplois hors exploitation، R_{hex} موارد خارج الاستغلال Ressources hors exploitation.

تعليق: احتياج رأس المال العامل لخارج الاستغلال سالب، مما يعني أن النشاط الاستثنائي يولد مورد مالي صافي 131010، مما يمكن من توفير السيولة لتغطية كامل احتياج النشاط العادي(الاسيتغلال)، إلا أنه لا يجب التعويل و الاعتماد كثيرا على هذا المورد الإضافي، لأنه طارئ ومتقلب، ولا يتكرر كل سنة.

- **احتياج رأس المال العامل الإجمالي Besoin de fond de roulement global (BFRg)**

$BFRg = BFR_{ex} + BFR_{hex} = 84160 + (-131010) = -46850 < 0$

تعليق: إن الأنشطة الاستثنائية (خارج الاستغلال) تولد مورد ماليا، أي الـ -131010، يغطي بالكامل الاحتياج الذي يتطلبه النشاط العادي، أي الـ +84160 ، ويبقى مورد إضافي 46850 يستخدم في مجالات أخرى، لكن بما أن مصدره أنشطة استثنائية، فإنه يبقى غير مضمون للسنوات القادمة، وبالتالي يجب عدم الاعتماد عليه(المورد الاستثنائي لا يكفي لتغطية الاحتياج العادي).

- **الخزينة الصافية Trésorerie nette(TN):**

الطرقة الأولى: $TN = E_T - R_T = 13250 - 7000 = 6250 > 0.$
الطرقة الثانية: $TN = FRNg - BFRg = (-40600) - (-46850) = 6250 > 0$

حيث: E_T استخدامات الخزينة Emplois de trésorerie، R_T خزينة Ressources de trésorerie

تعليق: الخزينة موجبة، وهي وضعية جيدة، وتعني أن النقدية وما في حكمها الموجودة في خزائن والحسابات الجارية للمؤسسة، تكفي لتغطية السحب على المكشوف من البنك(الاعتمادات الجارية)، ويبقى فائض صافي 6250 يبقى في الخزينة،

كما يمكن تفسيرها من خلال نشاط خارج الاستغلال، الذي يولد مورد كبير يكفي لتغطية الاحتياج المالي للنشاط العادي (الاستغلال)، ويبقى موردا آخرا يوجه لتمويل النقص في رأس المال العامل، وبعد ذلك يبقى فائض يبقى في الخزينة يساوي 6250.

3. تحليل التوازن المالي:

بتطبيق شروط التوازن المالي نجد:

الشرط الأول: $0 > 40600 - = FRNg$ **غير محقق**.

الشرط الثاني: $FRNg > BFRg$ **محقق**، لأن: $40600 - = FRNg$ أكبر من $46850 - = BFRg$.

وهو يعني أن احتياج رأس المال العامل الذي يحقق مورد إضافي، يغطي العجز في رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

الشرط الثاني: $0 < 6250+ = TN$ **محقق**.

بما أن أحد الشروط غير محقق، فالمؤسسة ليست في حالة توازن مالي، لأن الشرط الأول غير محقق، ما يعني أن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الاستخدامات المستقرة، وبالتالي جزء من الاستثمارات يتم تمويل بموارد جارية (ديون قصيرة الأجل)، وهي وضعية تتعارض مع القواعد الأساسية للتمويل، التي تشترط تمويل الأصول الثابتة بموارد دائمة(أموال خاصة وديون ط أ) وتمويل الأصول الجارية بموارد جارية (ديون ق أ).

4. مقترحات علاج الاختلال المالي:

لتصحيح الخلل في الشرط الأول $0>40600- =FRNg$، يجب زيادة الموارد الدائمة أو تخفيض الاستخدامات المستقرة بمقدار يزيد عن 40600، وذلك من خلال:

- ✓ رفع رؤوس الأموال الخاصة من خلال مساهمات جديدة من الشركاء.
- ✓ تخفيض الاستخدامات المستقرة(الاستثمارات) من خلال التنازل عن بعض الاستثمارات التي لا تؤثر على الطاقة الانتاجية، مثل استرجاع سندات المساهمة.
- ✓ الحصول على ديون مالية طويلةن خاصة وأن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية عالية جدا (ديون طويلة أقل بكثير من رؤوس الأموال الخاصة).
- ✓ يجب أن يغطي رأس المال العامل احتياج رأس المال العامل للاستغلال، وعدم الاعتماد على المورد الذي يولده نشاط خارج الاستغلال (استثنائي).

5. حساب النسب المالية

أ. نسب الهيكلة:

- **نسبة تغطية الاستخدامات المستقرة:**

$$\text{نسبة تغطية الإستخدامات المستقرة} = \frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة} + BFR_{ex}} = \frac{36255}{84160 + 403150} = \mathbf{0.74 < 1}$$

نسبة ضعيفة (أقل من 1)، تشير إلى أن الموارد الدائمة لا تكفي لتغطية الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات)، فضلا عن احتياج رأس المال العامل للاستغلال(الاحتياج المالي الدائم لنشاط الاستغلال)، ولذا يجب تدعيمها من خلال زيادة الموارد الدائمة(الحصول على قروض طويلة الأجل مثلا)، ولا يجب الاستمرار في الاعتماد على الفائض الذي يوفرهالنشاط الاستثنائي (BFR_{hex})، كما ورد في تحليل التوازنات المالية في الأعلى.

- **نسبة الاستقلالية المالية:**

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الديون المالية + موارد الخزينة}}{\text{رؤوس أموال خاصة}} = \frac{7000 +80500}{2820500} = \mathbf{0.31 << 1}$$

نسبة ممتازة(أقل بكثير من 1)، تمثل الديون المالية أقل من ثلث الأموال الخاصة، ما يعني أن المؤسسة تتمتع بمديونية جد منخفضة، وبالتالي استقلالية عالية في اتخاذ قراراتها المالية، كما يمكنها طلب المزيد من القروض من البنوك بسهولة.

- **المدة المتوسطة لتسديد الديون المالية:**

$$\text{مدة تسديد د م ط} = \frac{\text{ديون مالية}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}} = \frac{\text{ديون مالية ط أ}}{\text{نتيجة صافية+ اهتلاكات ومؤونات}} = \frac{80500}{110990+120000} = \mathbf{0.35 \text{ سنة} < 4}$$

مدة ممتازة (0.35 سنة= 4 أشهر تقريبا، وهي أقل بكثير من 4 سنوات)، وتعني أن الربح النقدي المحقق خلال 4 أشهرفقط، كاف لسداد كامل الديون المالية، وهذا من دون توزيع أرباح على الشركاء أو إعادة استثمار، وهو ما يؤكد الاستقلالية المالية الجيدة والقدرة على الحصول على قروض جديدة بسهولة، كما تبين من حساب نسبة الاستقلالية المالية.

ب. نسب السيولة:

- **نسبة السيولة العامة:**

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{237100}{277710} = \mathbf{1 > 0.85}$$

نسبة ضعيفة (أقل من 1)، وتعني أن الاستخدامات الجارية عند تحولها بالكامل لسيولة فإنها لا تغطي إلا 85% من الديون الجارية قصيرة الأجل، وهذا يطابق نتيجة حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي من الأسفل الذي وجدناه سالبا، إلا أن بعض الاستخدامات الجارية تتطلب وقتا للتحول إلى سيولة نقدية، وخاصة مخزونات البضاعة التي تتطلب إيجاد فرصة البيع وانتظار فترة للتحصيل، وهو ما يتطلب حساب نسبة السيولة السريعة.

- **نسبة السيولة السريعة:**

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{استخدامات جارية- مخزونات}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{161500 - 237100}{277710} = 0.27$$

لا تقع فى المجال المعياري [0.30 – 0.50]

ضعيفة قليلا (أقل من 0.30)، مع أنه من الأفضل أن تكون محصورة بين 0.30 و0.50، وتعني أنه يمكن سداد 27 % فقط من الالتزامات العاجلة دون انتظار بيع مخزون البضاعة، أي بالاعتماد على النقدية الجاهزة وحقوقها لدى الغير والمتعلقة بأنشطة عادية أو استثنائية)

- **نسبة السيولة الفورية:**

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الموارد الجارية}} = \frac{13250}{277710} = 0.047$$، لا تقع في المجال المعياري [0.20- 0.30]

نسبة ضعيفة جدا(أقل من 0.20)، وتعني أن المؤسسة عاجزة عن توفير الاحتياجات الطارئة والوفاء بالالتزامات العاجلة إلا في حدود 4.7% من قيمتها، ولذا يجب تدعيمه بشكل كبير من خلال تصريف المخزون أو تحصيل الحقوق على الزبائن مثلا.

ج. نسب النشاط:

- **مدة احتياج رأس المال العامل للاستغلال BFR_{ex}:**

$$\text{مدة احتياج راس المال العامل للاستغلال} = \frac{BFR_{ex}}{\text{المبيعات}} \times 360 = \frac{84160}{980000} \times 360 = \mathbf{30.91 \text{ يوم} \approx 31 \text{ يوم}}$$

تدل هاته المدة على أن 31 يوم فقط من المبيعات كافية لتغطية الاحتياج المالي السنوي لنشاط الاستغلال، وهي مدة جيدة من حيث المبدأ، حيث تدل على أن نشاط البيع قادر على تمويل الاستغلال، والمؤسسة ليست بحاجة لمصادر تمويل آخرى، إلا أن المبيعات ليست كلها فورية بل أن نصفها آجل، كما أنه يجب مقارنتها مع نفس المدة لمؤسسات منافسة في القطاع، أو للسنوات السابقة.

- **معدل دوران مخزون البضاعة:**

$$\text{معدل دوران مخزون البضاعة} = \frac{\text{مشتريات بضاعة}}{\text{متوسط مخزون بضاعة}} = \frac{750000}{151500} = \mathbf{4.95 \text{ مرة في السنة}}$$

مع: متوسط مخزون البضاعة= (مخزون أو المدة + مخزون آخر المدة) ÷ 2 = (141500+ 161500) ÷ 2= 151500.

$$\text{المدة المتوسطة للتخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}} = \frac{360}{4.95} = \mathbf{72.72 \text{ يوم} \approx 73 \text{ يوم}}$$

يمكن حساب المدة المتوسطة للتخزين بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتخزين} = \frac{\text{متوسط مخزون بضاعة}}{\text{تكلفة شراء بضاعة}} \times 360 = \frac{151500}{750000} \times 360 \approx 73 \text{ يوم.}$$

تعليق: تقوم المؤسسة بتوريد البضاعة 5 مرات في المتوسط في السنة، وبالتالي فتصريف البضاعة من لحظة شرائها ودخولها المخازن، وحتى لحظة بيعها، يحتاج في المتوسط إلى 73 يوم، وللحكم عليها يجب مقارنتها بالمدة المتوسطة لتصريف مخزون البضاعة لدى المنافسين.

- **معدل دوران الحسابات المدينة (زبائن وحسابات ملحقة):**

$$\text{معدل دوران الزبائن و ح م} = \frac{\text{رقم الأعمال سنوي آجل}}{\text{متوسط حساب الزبائن و ح م}} = \frac{490000}{29960} = \mathbf{16.35 \text{ مرة}}$$

رقم الأعمال سنوي الآجل= $980000 \times 0.5 = \mathbf{490000}$

متوسط حساب الزبائن و ح م = زبائن أول المدة + زبائن أول المدة)= $(29650 + 30270) \div 2 = \mathbf{29960}$.

$$\text{المدة المتوسطة للتحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الزبائن و ح}} = \frac{360}{16.35} = \mathbf{22.01 \text{ يوم} \approx 22 \text{ يوم}}$$

يمكن حساب المدة المتوسطة للتحصيل بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتحصيل} = \frac{\text{متوسط ح الزبائن و ح م}}{\text{رقم أعمال آجل}} \times 360 = \frac{29960}{490000} \times 360 \approx \mathbf{22.01 \text{ يوم}}$$

تعليق: تقوم المؤسسة بتحصيل مبيعاتها الآجلة من الزبائن في المتوسط بعد 22 من لحظة البيع لهم، كما أنها تحول حساب الزبائن المدينين إلى نقدية حوالي 16 مرة في السنة(عدد مرات البيع 16 مرة)، وللحكم على فعالية سياسة التحصيل، يجب مقارنتها بسياسة التسديد للموردين.

- **معدل دوران الحسابات الدائنة (موردون وحسابات ملحقة):**

$$\text{معدل دوران الموردين و ح م} = \frac{\text{مشتريات آجلة}}{\text{متوسط حساب الموردين و ح م}} = \frac{500000}{118130} = \mathbf{4.23 \text{ مرة}}$$

مشتريات آجلة = $750000 \times 3/2 = \mathbf{500000}$

متوسط حساب الموردبن و ح م = مور دبن أول المدة + موردين أول المدة)= $(128650 + 107610) \div 2 = \mathbf{118130}$.

$$\text{المدة المتوسطة للتسديد} = \frac{360}{\text{معدل دوران الموردين و ح}} = \frac{360}{4.23} = \mathbf{85.10 \text{ يوم} \approx 85 \text{ يوم}}$$

يمكن حساب المدة المتوسطة للتسديد بطريقة أخرى:

$$\text{المدة المتوسطة للتسديد} = \frac{\text{متوسط ح الموردين و ح م}}{\text{مشتريات آجلة}} \times 360 = \frac{118130}{500000} \times 360 \approx \mathbf{85.10 \text{ يوم}}$$

تعليق: تستفيد المؤسسة من 85 يوم قبل تسديد مشترياتها الآجلة للموردين، كما أنها تسدد مشترياته في المتوسط 4.23 مرة في السنة، ونلاحظ أن سرعة التحصيل (16.35 مرة) أكبر من سرعة التسديد (4.23 مرة)، وبالنظر إلى المدة المتوسطة التي تمنحها لزبائنها للتحصيل (22 يوم)، والمدة المتوسطة التي تحصل عليها من الموردين للتسديد، نلاحظ أنه تستفيد من فارق المدتين (85- 22 = 63 يوم) لصالحها، وهو ما يبين السياسة التجارية الجيدة التي تتبعها المؤسسة، والموقف

التفاوضي القوي اتجاه الزبائن والموردين، مما لا يتطلب وجود نقدية كبيرة في الخزينة، وهو ما يفسر ضعف نسبة السيولة الفورية (0.047).

د. نسب الربحية (المردودية):

- **نسبة الربحية التجارية:**

$$\text{الربحية التجارية} = \frac{\text{نتيجة صافية}}{\text{المبيعات السنوية}} \times 100 = \frac{120000}{980000} \times 100 = \mathbf{12.24\ \%}$$

تعليق: ربحية تجارية عالية، فكل دينار من المبيعات يحقق 0.12 دينار كربح صافي، والباقي يذهب لتغطية التكاليف، إلا أنه للحكم على الربحية التجارية، يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين في القطاع.

- **نسبة المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول): نستعمل النتيجة الصافية لأننا نجهل الربح قبل الفوائد والضرائب**

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الربح قبل الفوائد والضرائب}}{\text{مجموع الاستخدامات}} \times 100 = \frac{120000}{640260} \times 100 = 18.74\ \%$$

التعليق: تحقق المؤسسة عائد على الأصول 18.74%، أي كل دينار مستثمر في الاستخدامات مهما كان مصدره (أموال خاصة أو ديون)، فإنه يحقق 0.18 دينار، وهي نسبة جيدة على العمومن لكن يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين للحكم عليها.

- **المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية):**

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رؤوس الأموال الخاصة}} \times 100 = \frac{120000}{282050} \times 100 = 42.54\ \%$$

التعليق: تحقق المؤسسة عائد جد مرتفع على الأموال الخاصة 42.54%، أي أن كل دينار مستثمر من المساهمين في رأس مال المؤسسة يحقق لهم 0.42 دينار، لكن مع ذلك يجب مقارنتها بنفس النسبة لدى المنافسين في القطاع أو نسبة السنوات السابقة.

5. خلاصة التشخيص المالي (نقاط القوة والضعف المالية):

نقاط القوة	نقاط الضعف
✓ استقلالية مالية عالية (0.31)، وقدرة كبيرة على سداد الديون المالية ط (4 أشهر)، وبالتالي الحصول على قروض جديدة بسهولة. ✓ مدة تحصيل الزبائن جد قصيرة (22 يوم)، مقارنة بمدة أطول لتسديد الموردين (85 يوم)، مما يدل على سياسة تجارية ناجحة وموقف تفاوضي قوي. ✓ ارتفاع نسب الربحية بمختلف أنواعها، وخاصة المردودية المالية، حيث يحقق المساهمين معدل عائد على أموالهم الخاصة 42.54%.	✓ رأس مال عامل صافي إجمالي سالب (-40600)، يعني تمويل جزء من الاستثمارات بديون ق أ)، وبالتالي غياب التوازن المالي. ✓ الاعتماد في تغطية الاحتياج الدوري لرأس المال للاستغلال (84160)، على مورد استثنائي متأتي من نشاط خارج الاستغلال (-130010). ✓ ضعف مستوى السيولة بشكل عامل، والسيولة الفورية بشكل خاص، حيث لا تكفي النقدية الجاهزة لسداد فقط 4.7% من الديون العاجلة.